لم يعد البحر مصدر رزق لأبناء اللاذقية؟

نقيب الصيادين لـ«الوطن»: معظم المراكب متوقفة عن العمل بسبب غلاء أدوات الصيد وعدم توافر المحروقات

اللاذقية - عبير سمير محمود

«لم نخف يوماً ركوب الأمواج صيفاً وشتاءً إلا أن جنون الأسعار بات يرعبنا خوفاً من اعتزال البحر»، ملخص حياة معظم صيادي السمك في اللاذقية، جراء ارتفاع مستلزمات المهنة من الصنارة إلى المحروقات وغيرها.

وفي السياق، يحذر نقيب الصيادين في اللاذقية سمير حيدر عبر «الوطن»، من قلقه على مهنة الصيد جراء الغلاء الجنوني لأدوات الصيد وعدم القدرة على تأمين محروقات بالسعر المدعوم، مشيراً إلى ترك العديد من الصيادين عملهم في البحر خلال الفترة الحالية.

وأشار حيدر إلى وجود ٥٦٦ مركب صيد و٣٨١ مركب نزهة مرخصاً في اللاذقية، ومعظمها متوقف عن العمل بسبب نقص المحروقات من جهة، ومن جهة ثانية بسبب غلاء عدة الصيد، مشيراً إلى أن ٢٥ مركباً مسجلاً للصيد بالمياه الدولية يشتري المحروقات بالسعر التجاري أو الصناعي، والبقية بالسعر المدعوم إلا أنها لا تتوافر بشكل دوري.

وبيّن أن المراكب التي تعمل بالمياه الإقليمية توقفت شهراً «بعز موسم الصيد» جراء خطأ تقني بشركة تكامل منعت على أثرها من تعبئة المخصصات المحددة لكل مركب والطلب بالتعبئة من محطات الوقود وهو أمر غير مسموح به وفقاً للقانون رقم ٨ الذي يمنع تزود القوارب بالمحروقات عبر الغالونات من الكازيات ويلزمها بالتزود من الميناء.

وذكر أنه خلال معالجة أخطاء كهذه يتوقف العديد من الصيادين عن العمل لعدم تمكنهم من شراء المحروقات من السوق السوداء، على حين يتزود أصحاب المراكب الدولية بالسعر التجاري والصناعي وفقاً لقرارات الجهات المعنية بحجة أنهم يبيعون كميات أكبر من أصحاب المراكب الإقليمية، مبيناً أنهم يبقون أحياناً شهراً كاملاً في عرض البحر لتأمين مصدر رزقهم الذي لا يعرفون غيره.

وطالب حيدر بضرورة توحيد سعر المحروقات لجميع المراكب وتأمينها بالسعر المدعوم للحفاظ على رزق العائلات التي تعتاش من هذه المهنة منذ مئات السنين ولا تعرف عملاً آخر، مبيناً أن هناك نحو ٥٦٠٠ عائلة تعتاش من القوارب التي تعمل بالمياه الدولية ونحو ٢ ألف عائلة من العمل بالمياه الإقليمية إذ إن كل قارب يعمل عليه بين ٤ – ١٢ شخصاً.

وقال: إن هذه العائلات ربيت وخلق أبناؤها في البحر ولا يجيدون أي عمل آخر، لذا من الضروري الحفاظ على لقمة عيشهم وإلا فستختفي هذه المهنة التي باتت لا تطعمهم الخبز هذه الأيام، مبيناً أن شراء المحروقات بالسعر غير المدعوم «ما بتوفي معهن».

ولفت إلى عدم إقبال الشباب من أولاد الصيادين على الدخول في عالم هذه المهنة وعزوفهم عنها علماً أنها مهنة أجدادهم وآبائهم منذ مئات السنين، مشيراً إلى هجرة العديد من الشباب الذين دخلوها رفقة ذويهم وتركهم المهنة بشكل نهائي ما يشير إلى خطر اندثار هذه المهنة في حال عدم إيجاد حلول ومحفزات لعودتهم إليها.

وأضاف إن باقي المستلزمات أثرت بسبب ارتفاع سعرها في دخل الصياد، قائلاً: الأسعار مضاعفة ومنها ارتفاع بين ٣٠٠ – ٥٠٠ بالمئة مقارنة بسنوات سابقة، من الشبكة إلى الصنارة والأخيرة بعد أن كانت بنحو ١٠ ليرات صارت اليوم بـ٣ آلاف ليرة وأسعار الشباك متفاوتة حسب النوعية، إضافة إلى ارتفاع أجور صيانة القوارب والفلوكات ويتطلب تجهيز المركب كاملاً مع معدات بين ٧٠٠ – ٨٠٠ مليون ليرة، والصيانة كل ٣ سنوات نحو ٢٠ مليون ليرة، أما الصيانة الدورية سنوياً فتكلفتها نحو ٣ ملايين ليرة.

واعتبر أن هذا الغلاء يؤثر بشكل مباشر في أسعار السمك في السوق، إذ بات أقل نوعاً من حيث الجودة يباع بـ٣٠ ألف ليرة للكيلو الواحد، ومنها مأكول الفقير «سمك البلميدا» كان الكيلو منها سابقاً بنحو ٦ آلاف ليرة صار اليوم بين ٢٥ – ٣٥ ألف ليرة، وسعر كيلو الغبص كان بين ٧ – ١٢ ألف ليرة، واليوم يباع بين ٣٠ –٦٠ ألفاً، وكيلو القجاج يتراوح بين ٦٠– ٩٠ ألف ليرة بعد أن كان لا يتجاوز ٣٠ ألف ليرة، والجراوي قفز الكيلو منه ليتراوح بين ٨٠ – ١٠٠ ألف ليرة علماً أنه كان لا يتجاوز ٢٥ ألف ليرة، واللقّز والقريدس والسلطاني يتراوح بين ١٥٠ – ٢٠٠ ألف ليرة للكيلو.

من جهة ثانية، كشف حيدر عن تعرض الصيادين لحوادث ومخاطر جراء الإبحار بحثاً عن لقمة عيشهم، مبيناً أن هناك حوادث ناجمة عن الظروف الجوية وخاصة في فصل الشتاء، وأخرى بسبب مضايقات وقرصنة خفر السواحل التركية.

وأوضح بالقول: تتعرض المراكب الدولية لمضايقات وصدامات من الجانب التركي بهدف منعهم من الصيد وقرصنتهم وسرقة قواربهم، وقبل أيام كان أحد هذه الحوادث بين صيادينا والخفر التركي وتطورت إلى إطلاق نار ولكن لم يتم تسجيل إصابات بين صيادينا، كما تعرض عدد من الصيادين بداية الحرب على بلدنا للخطف من الجانب التركي وتم تحريرهم بمساعدة الاتحاد الدولي وذلك قبل سنوات.

وأضاف: إنه خلال العام الماضي تعرضت ٤ مراكب لحوادث نتيجة العوامل الجوية الصعبة ونتج عنها حالة وفاة لأحد الصيادين، وخلال العام الماضي لم يتم تسجيل إلا حادثة واحدة لانقلاب مركب في عرض البحر مع عدم إصابة أي من الصيادين الذين كانوا على متنه.

مرافقو مريض مسلحون يعتدون على أحد أطباء الإسعاف

قسم الإسعاف يستقبل ٣٥٠- ٤٠٠ مريض يومياً ومحاولة فتح قنبلة في المشفى الوطني بالسويداء

السويداء-عبير صيموعة

الضغط الكبير الذي يشهده العمل في المشفى الوطني بالسويداء توثقه سجلات قسم الإسعاف المركزي الذي يستقبل يومياً ما لا يقل عن ٣٥٠ إلى ٤٠٠ مريض، حيث تجاوزت أعداد المرضى الداخلين إلى الإسعاف في المشفى الوطني منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الخامس نحو ٦٠ ألف مريض بين حالات مرضية وحوادث وتوليد وإصابات متنوعة.

ورغم حجم العمل الضخم الذي يواجهه القسم إلا أن إشكالية دخول الأشخاص المسلحين وغير المسلحين برفقة مرضى إلى الإسعاف ما زالت القضية الأصعب التي يواجهها أطباء الإسعاف والكادر التمريضي ضمنه من جراء التعدي عليهم بالشتائم والسباب والتكسير والكلام البذيء والتدخل في عمليات الإسعاف الصغيرة منها والكبيرة كان آخرها التعدي بالضرب على أحد الأطباء المقيمين في قسم الإسعاف من قبل مرافقي أحد المرضى ومحاولة فتح قنبلة ضمن القسم ما أدى إلى حالة من الاستياء والهيجان من جميع الأطباء في قسم الإسعاف وفي كل أقسام المشفى سواء المقيمين منهم أم أصحاب الاختصاص، مستنكرين هذه التعديات المتلاحقة التي لم تتم معالجتها أو السيطرة عليها من الجهات المعنية في المحافظة على مدى شهور والتي أدت إلى الإساءة إلى كثير من الأطباء معنوياً وصحياً من جراء تعرضهم للضرب.

وأكدوا أن مسؤولية الطبيب هي معالجة المرضى أما حمايته فهي من مسؤولية الجهات صاحبة الاختصاص مشيرين إلى أنهم يعملون لخدمة أهلهم ومساعدتهم وإن لم يتم تقديم الدعم اللازم للمشفى وخاصة من الناحية الأمنية التي تضمن مزاولة عملهم بأمان فإن كثيراً منهم سيتقدم بطلب إجازة ريثما يتم اتخاذ القرار الجريء والحاسم بحماية المشفى من خلال فرز العناصر الشرطية والأمنية القادرة على تفتيش وضبط الداخلين للمشفى من مرضى أو مرافقين.

هذا وعلى خلفية الاعتداء على طبيب الإسعاف اجتمع مدير الصحة في السويداء الدكتور طارق الجمال ومدير المشفى الوطني الدكتور سلام أتمت وعضو المكتب المختص بالمحافظة مع الأطباء في كل أقسام المشفى حيث تركزت المطالبات على صيانة كرامة الطبيب وحفظ أمنه وأمانه.

وعلى خلفية هذا الاجتماع أكد عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الصحة في المحافظة باسم حاطوم لـ«الوطن» أن التجاوزات والتصرفات غير العقلانية من مرافقي المصابين وتطاولهم على الجميع داخل القسم والتعدي على أحد الأطباء المقيمين غير مقبولة وقد ولدت الكثير من الاستياء والإحباط لدى الكادر العامل ضمن المشفى الوطني الأمر الذي يفرض على كل الجهات المعنية وكل معني ضرورة تأمين سلامة الأطباء والكادر التمريضي ضمن المشفى وفي كل الأقسام وعلى رأسها قسم الإسعاف الذي يستقبل جميع الحالات وبأعداد كبيرة توضحها إحصائيات القسم التي تؤكد حجم العمل الكبير والمسؤوليات التي تقع على عاتق الكادر الطبي والتمريضي في المشفى.

• أرشيف

قرى عطشى بريف مصياف... والصهريج بـ٢٠ ألف ليرة

مدير مياه حماة لـ«الوطن»: ١٥ بالمئة نسبة الإفادة من نبع التنور المغذي للتجمعات بسبب التقنين الكهربائي

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد أهالي وسكان قرى «نيصاف وخربة نيصاف وبعرين وزور بعرين» الواقعة بريف مصياف، أنهم يعانون معاناة شديدة من شح مياه الشرب، وبشكل خاص في مثل هذه الأيام التي تبلغ فيها معاناتهم حداً لا يطاق، نتيجة تلازم التقنين الكهربائي الجائر والطويل.

وبيّنوا في شكواهم لـ«الوطن» أن عدد السكان نحو ٤٥ ألف نسمة، وأن عمر معاناتهم أكثر من سنتين، وأن المياه لا تصل منازلهم إلا كل نحو ٢٥ يوماً مرة، وقد عجزت مؤسسة مياه حماة والجهات المعنية في المحافظة عن حلها!

ولفت المواطنون إلى أن حل مشكلتهم بسيط، ولكن الجهات المعنية لا تريد أن تبادر لاتخاذ أي إجراء بخلصهم من هذه المعاناة القاسية.

وأشاروا إلى أن الحل يكمن في مد خط كهرباء إضافي من قرية زور بعرين إلى نبع «التنور» الذي يغذي تلك القرى بمياه الشرب، والمسافة نحو ٤٠٠ م فقط، إذ من شأن هذا الخط إذا ما نفذ تأمين نصف ساعة أو أكثر من الكهرباء إضافية وبحسب برنامج التقنين الذي يطبق بين الفينة والأخرى، لكونه يعاكس وقت التقنين في نيصاف.

وذكروا أن الخط الكهربائي المغذي لنبع التنور هو من نيصاف، والتقنين في قرية بعرين مغاير للتقنين بقريتهم، وإذا تم سحب خط كهرباء من بعرين للنبع، فيُغذى بفترتي كهرباء ما يخفف معاناة المواطنين بالتجمعات الأربعة. وأضاف المواطنون: إن في قرية نيصاف بئراً ارتوازية تحتاج إلى ألواح طاقة شمسية لتصبح مؤهلة لضخ المياه.

ويطالب الأهالي برصد الاعتمادات اللازمة من الحكومة أو مساعدة المنظمات الدولية العاملة بمحافظة حماة، لتنفيذ الحلول المقترحة لمعاناتهم المتفاقمة. فهم حالياً يشترون المياه من الصهاريج التي يبيعهم أصحابها على تأمين قوت يومهم. وأوضح العديد منهم أن مياه الشرب متوافرة في قراهم ولكنها تهدر في الأراضي، ولا تصل إلى بيوتهم.

ورداً على شكاوى المواطنين، بيَّن المدير العام للمؤسسة العامة لمياه الشرب بحماة مطيع عيشي لـ«الوطن»، أن مشروع مياه نيصاف يروي ٤ تجمعات سكانية من نبع التنور وهو من أغزر الينابيع في ريف مصياف.

وأوضح أن إرواء هذه التجمعات الأربعة يحتاج إلى ضخ المياه من النبع إلى خزانات الخدمة، ولكن واقع التقنين الكهربائي المعروف على مستوى القطر، يحول دون إروائها بالشكل الأمثل، إذ لا تستفيد تلك التجمعات في ظل التقنين الكهربائي الراهن سوى ١٥ بالمئة من طاقة هذا النبع بأحسن الحالات.

فالكهرباء حالياً نحو ٤٠ دقيقة وصل فقط في كل فترة تقنين، وبالتالي انعكس هذا الواقع الصعب خللاً في حصول المواطنين على ما يلزمهم من مياه الشرب.

ولفت عيشي إلى أن الاعتماد على الديزل لإرواء تلك التجمعات يتوقف على توافر المازوت لمشاريع المياه على مستوى المحافظة.

وعن مقترح الأهالي لتشغيل البئر بالطاقة الشمسية، ذكر عيشي أنه تم حفر بئرين في هذا العام، وتجهيزهما يحتاج لمساحة كافية لزرع ألواح طاقة، وكلفة كل مشروع نحو مليار ليرة، وحالياً المؤسسة غير قادرة على تأمينها.